

تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية

محمد السيد مناع* و حمدي محمد عزت**

* أستاذ مساعد بكلية المعلمين - جامعة الملك عبدالعزيز ** خبير مناهج بأرامكو سابقاً ومشرف تربوي بالمعاش
SHM1970@hotmail.com

المستخلص: يهدف البحث إلى تقويم العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة بطالة الخريجين في المملكة العربية السعودية. وذلك من خلال الإجابة عن خمسة أسئلة شملت: أسباب البطالة، وآثارها، والرؤى الزبوية لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل، وطرق ربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية لمؤسسات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل. وللإجابة عن هذه الأسئلة تم اتباع المنهج الوصفي، وذلك بمراجعة الأدبيات ذات الصلة، وإعداد وتطبيق وتحليل نتائج استبانته تقويمية ل تعرف آراء (٣٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس حول بطالة الشباب خريجي مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

وأظهرت النتائج وجود العديد من العوامل المسببة لبطالة الشباب المتعلم وتزايدها في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي يشهدها واقع المجتمعات المعاصرة، إلا أنها عوامل يمكن التغلب عليها. وأن انخفاض الجودة النوعية لتعليم له أثر دال في انتشار البطالة والجريمة في المجتمع. وخلص البحث إلى العديد من مقترحات تحسين كفاءة مخرجات التعليم العالي والوفاء باحتياجات سوق العمل، منها: تدريب الخريجين، وتطوير برامج مؤسسات التعليم، واستمرارية المتابعة التقويمية للخريجين وفق معايير معتمدة، وحصر الاحتياجات المجتمعية تمهيداً لتلبيتها، وتحسين نظم إدارة التعليم، وتكامل الموارد والخبرات، والإفادة من التجارب الناجحة، وتطوير التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، ومعالجة قضايا التعليم، وارتداد التعليم العالي آفاقاً جديدة في ضوء حاجات المجتمع.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة

تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطوراً كمياً ونوعياً كبيرين على مدار الخمسة والسبعين عاماً الماضية. وقفزت أعداد منسوبيه من أربعة عشر طالباً موفداً في عام ١٣٤٦هـ (يمثلون أول بعثة من الطلاب السعوديين الموفدين إلى مصر للدراسة الجامعية). ثم تزايد هذا العدد في عام ١٣٦٩هـ ليصل إلى مائة واثنين وتسعين طالباً. وفي عام ١٣٩٠هـ بلغ جملة أعداد طلاب التعليم العالي سبعة آلاف طالب. وفي عام ١٤١٥هـ تزايدت الأعداد لتصل إلى أكثر من مائة وخمسة وستين ألف طالب وطالبة. وفي عام ١٤٢٠هـ بلغ عدد منسوبي التعليم العالي أكثر من مائتين وثلاثة وستين ألف طالب وطالبة (وزارة التعليم العالي، ١٤٢١هـ).

كما تزايدت أيضاً أعداد مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تزايداً ملحوظاً. ففي عام ١٣٦٩هـ تم إنشاء كلية الشريعة في مكة المكرمة، التي تُعد النواة الأولى لمؤسسات التعليم العالي في المملكة. وفي عام ١٣٧٧هـ أنشئت

جامعة الملك سعود في الرياض وكانت أول جامعة سعودية. ثم تنامت أعداد مؤسسات التعليم العالي لتصل في عام ١٤٢١هـ إلى (٨) جامعات تابعة لوزارة التعليم العالي وتضم (٧٦) كلية ومعهداً، و(٧٢) كلية من الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، و(١٨) كلية معلمين تابعة لوزارة المعارف، و(٣٧) معهداً وكلية صحية، و(٩) كليات تقنية، و(٨) كليات أهلية (صائغ، ١٤٢١هـ).

كما حظي التعليم العالي في المملكة باعتمادات مالية ضخمة، حيث خصصت له ميزانية بلغت (٣٥) بليون ريالاً، وذلك خلال الفترة من ١٤١٥-١٤٢٠هـ (وزارة التعليم العالي، ١٤٢١هـ). وصاحب الاهتمام الكبير بالتعليم العالي تطويراً نوعياً مستمراً مناهجه. لكن التطور التقني والتقدم الصناعي والنمو السكاني الذي تمر به المملكة وضع التعليم العالي في موضع حرج، لعدم مواكبته التامة لاحتياجات التنمية ومتطلبات الأفراد وسوق العمل (الحميدى وآخرون، ١٤٢٠هـ).

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة، إلا أن مشكلة البطالة وتبعاتها الإجرامية مازالت في تزايد مستمر. حيث أشارت تقارير (وزارة العمل، ١٤١٣هـ) و (التقرير السنوي لوزارة الداخلية، ١٤٢٠هـ) إلى تزايد معدلات البطالة عالمياً ومحلياً، وذلك في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. وتضمن (التقرير السنوي لوزارة الداخلية، ١٤٢٠هـ) ما يلي:

- أن البطالة تعد من العوامل الكامنة خلف السلوك المنحرف وزيادة الجريمة في المجتمع السعودي. حيث تركزت معظم جرائم السلوك المنحرف في: السرقات، والمخدرات، والاعتداء، والجرائم الأخلاقية.
- تزايدت نسبة الجرائم في المملكة ما بين (١٥-٢٠٪) خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، بينما كانت تتراوح نسبتها بين (١٠-١٥٪) خلال فترة الثمانينيات.
- بلغت نسبة المتعلمين المشتركين في الجرائم (١٧، ٦٥٪) منهم (١٩٪) من خريجي مؤسسات التعليم العالي، و(٣٪) من الحاصلين على شهادات دراسية عليا.

وأجمعت أراء (Cohen, 1977) و(Benda, 1979) و(Yonker, 1981) و(عبدالفتاح، ١٩٨٥) و(زكى، ١٩٩٧) و(Yogi, 1998) و(Jeanne, 1999) و(Michael, 1999) و(Dekalb, 1999) حول وجود علاقة وثيقة بين البطالة وانتشار الجرائم بين الشباب. فالتعطل عن العمل يشعر بمشاعر الإحباط واليأس والتشاؤم واللامبالاة، الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة السلوك الإجرامي. وقد يصبح الإحرام مصدراً للتكسب، فضلاً عن زيادته معدلات انتشار أعمال العنف والتطرف في المجتمع. كما أحدثت بطالة الشباب المتخرج من مؤسسات التعليم العالي تغيرات أخلت بالعديد من الأنساق المجتمعية والقيمية، وزادت من تفاقم مشكلات المجتمع وتعقدتها. وتكمن خطورتها فيما يصاحبها من تداعيات وآثار اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها. فالبطالة حجر عثرة في مسار تقدم الأمم، لما يصاحبها من تبعات متعددة. ويعد انتشار الجرائم من أخطر تلك التبعات. فارتفاع نسبة الجرائم بين الحاصلين على الشهادات الجامعية وخريجي الدراسات العليا (التي تُعد البطالة المؤهلة من أهم مسبباتها) لمن المشكلات التي تستلزم ضرورة تضافر الجهود لتدارس آليات مواجهتها. ويُعد تحسّن كفاءة التعليم العالي في المملكة العربية من بين تلك الآليات الفعالة للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية.

مشكلة البحث

تحددت مشكلة البحث في تساؤل رئيس، هو: كيف يمكن تقويم علاقة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باحتياجات سوق العمل لمواجهة بطالة الخريجين؟

وتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما أسباب انتشار البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي؟
- ٢- ما آثار بطالة الخريجين في المجتمع؟
- ٣- ما الرؤى التربوية لتحسين كفاءة مخرجات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل؟
- ٤- ما الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل؟
- ٥- ما متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في:

- ١- بيان متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل.
- ٢- تحديد الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل.
- ٣- تقديم بعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في تحسين مخرجات التعليم العالي، ومن ثم الحد من بطالة الشباب المتعلم وما يترتب على ذلك من تبعات إجرامية.
- ٤- إبراز مخاطر بطالة الشباب المتعلم وما يترتب عليها من تبعات سلبية تعوق مسيرة تنمية المجتمع.
- ٥- استجلاء بعض النتائج العلمية التي يمكن الاستفادة منها للحد من بطالة الشباب.
- ٦- المساهمة في التوعية بالآثار المترتبة على البطالة وما يترتب عليها من تبعات إجرامية.

مبررات البحث ومنطلقاته

من أبرز مبررات البحث ومنطلقاته ما يلي:

- ١- تأكيد أهمية الجودة النوعية لمخرجات مؤسسات التعليم العالي لاسيما في عصر العولمة، حيث أضحت مطلباً ملحاً يفرض نفسه على واقع سوق العمل، الأمر الذي يفرض على المجتمعات العربية ضرورة إعادة النظر في مخرجات مؤسساتها التعليمية، والعمل على الارتقاء بمستوى جودتها، للحد من بطالة الخريجين المتعلمين والحد من تبعاتها.
- ٢- حاجة المجتمعات العربية إلى مشاركات إيجابية للشباب في ميادين العمل المختلفة، لدفع مسيرة تنميتها في شتى المجالات.
- ٣- ضرورة مواجهة مشكلة بطالة الخريجين، لكونها من المشكلات ذات الأولوية للدراسة على المستوى العالمي والعربي، وتوجد مؤشرات دالة على أنها أصبحت في مقدمة المشكلات البارزة التي تعاني منها المجتمعات الخليجية، فهي سبب رئيسي خلف تشريعات توطين الوظائف.

مصطلحات البحث

- ١- التقييم Evaluation. تعددت تعريفات مصطلح التقييم، فعرفه (Wills, 1980) بأنه إصدار أحكام تستخدم كأساس للتخطيط وتشتمل على تحديد الأهداف وتوضيح الخطط والأدلة ومراجعة الأساليب والأهداف في ضوء هذه الأحكام. وعرفه (Terry & Tanbnnk, 1994) بأنه عملية الحصول على معلومات وإصدار أحكام تنفيذ في اتخاذ القرارات.

- ٢- البطالة Unemployment. تعرف البطالة بأنها حالة تعطل الفرد عن العمل (Hornby& et. al, 1993). ويقصد ببطالة خريجي التعليم العالي تعطيلهم عن العمل، فعلى الرغم من رغبتهم فيه إلا أنهم لا يجدونه بالشكل الذي يتناسب مع تخصصهم ومستوى تعليمهم، وذلك لعدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- ٣- السلوك الإجرامي Criminal Behavior. يعرف السلوك الإجرامي بأنه سلوك منحرف، ينشأ من تفاعل العديد من العوامل منها الشعور بالوحدة، واليأس، وضعف الوازع الديني، والقلق، والاضطراب النفسي، وسوء العلاقات الاجتماعية، وضعف التوافق الشخصي والاجتماعي، والتعصب، والغضب، وغيرها. حيث تعزو نظرية الاحتواء Containment السلوك الإجرامي إلى ضعف أو فشل احتواء الفرد داخليا للعديد من تلك العوامل (Reckless, 1991).
- ٤- وفي ضوء أغراض البحث الحالي يمكن تعريف الدراسة التقييمية للعلاقة بين مخرجات التعليم وعلاقتها باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة بأنها تلك الدراسة التي تستهدف تشخيص مدى وفاء مخرجات مؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ووضع المقترحات لتحقيق التوافق المأمول بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، لتلافي ما يترتب على عدم التوافق بينهما من بطالة الشباب التي تفرز العديد من التبعات والانحرافات الإجرامية المعوقة لمسيرة تنمية المجتمع.

خطة البحث

مر البحث بالخطوات التالية:

- ١- روجعت مصادر متنوعة (كتب، ودراسات وبحوث، ومقالات، ومواقع إنترنت) تضمنت أطرا نظرية ودراسات سابقة حول العوامل المؤثرة في كفاءة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وبطالة الخريجين وتبعاتها على المجتمع.
- ٢- أعدت استبانة تقييمية حول مشكلة بطالة الشباب المتعلم وتبعاتها الإجرامية في المملكة العربية السعودية. وتم ضبطها علميا بعرضها على عدد من المتخصصين والمتخصصات في القياس والتقييم التربوي والاجتماعي، وعدلت في ضوء آرائهم ومقترحاتهم.
- ٣- تم تطبيق الاستبانة على مجموعة من المثقفين في المجتمع من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي؛ لتعرف آرائهم في البنود التي تضمنتها الاستبانة.
- ٤- حللت نتائج الاستبانة للإجابة عن بعض أسئلة البحث، ونوقشت لتعميق الفائدة من مضامينها.
- ٥- تم استخلاص إجابات بعض الأسئلة من خلال الاستقراء التحليلي لأدبيات البحث.
- ٦- تمت صياغة توصيات البحث، كما حددت بعض البحوث والدراسات المستقبلية المقترحة.

ثانيا: الإطار النظري

يتضمن الإطار النظري أربعة محاور، يتناول المحور الأول أدوار مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات التنمية. ويتناول المحور الثاني مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التحول لتحقيق التنمية. ويتناول المحور الثالث الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل. أما المحور الرابع فيتناول بطالة الخريجين بوصفها أبرز المشكلات الناجمة عن عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

١- أدوار مؤسسات التعليم العالي لتحقيق متطلبات التنمية

- عرض اتحاد جامعات العالم الإسلامي (FUIW) في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة خطة عمل الاتحاد للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ م للوفاء باحتياجات التنمية الشاملة من المنظور الإسلامي. ويمكن إنجاز أهم عناصرها فيما يلي:
- ١- تطوير التعاون والشراكة بين الجامعات الأعضاء: لتعزيز التواصل بين الأمانة العامة للاتحاد والجامعات الأعضاء.
 - ٢- معالجة قضايا التعليم العالي في العالم العربي بالتفكير الجاد من أجل إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجهه.
 - ٣- تناول التعليم العالي لقضايا العصر وما يتعلق بالقضايا والإشكاليات الثقافية والعلمية والاجتماعية .
 - ٤- ارتياد آفاق جديدة للتعليم العالي في العالم الإسلامي والتركيز على تأثير التكنولوجيا على هياكل المؤسسات الجامعية.

٢- مخرجات التعليم العالي والتحولات اللازمة لتحقيق التنمية

تتوقف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية على العديد من العوامل والمتغيرات منها: التوازن بين أعداد طلاب الكليات النظرية والعملية، وبين أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكثافة الطلاب، ومستويات قاعات الدراسة، والمعامل والأجهزة، وأعداد ونوعية أعضاء هيئة التدريس. ويجب أن تناسب مخرجات التعليم العالي الاحتياجات الكمية والنوعية لسوق العمل، كي لا تزيد مشكلة البطالة في المجتمع ولاسيما بطالة الخريجين "البطالة المؤهلة" (جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ). وقد أدت الزيادة المطردة في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي السعودية (وما يفوق طاقتها الاستيعابية) إلى انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لها. حيث صاحب ذلك زيادة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب بها قبل تخرجه، وعدم الانسجام بين مؤهلات المتخرجين والمتخرجات مع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (وزارة التعليم العالي، ١٤٢١هـ).

لذا أصبح من الضروري تكثيف الجهود خلال خطة التنمية السابعة لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي. والبحث عن صيغ جديدة غير تقليدية لتطوير التعليم العالي لمواجهة المتطلبات والتحديات التي تفرض على المجتمع في الألفية الجديدة. فالتعليم العالي يواجه قضايا رئيسة تؤثر في كفاءته منها (وزارة التخطيط، ١٤٢١هـ):

- ١- كفاءة زيادة طاقته الاستيعابية.
 - ٢- تحقيق التوازن بين التخصصات المتاحة والمطلوبة في ضوء احتياجات القطاعين العام والخاص.
 - ٣- تأكيد أهمية وضرورة التعليم المستمر والتعلم الذاتي كمطالب ضرورية لمواطني القرن الحادي والعشرين الذي ينبغي عليه مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة (وزارة التعليم العالي، ١٤٢١هـ).
- كما سبق يتضح كثرة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي والتي تعوق كفاءتها مثل: زيادة الطلب عليه، وضرورة التحديث العصري المتتالي له لمواكبة المستجدات العالمية المتلاحقة وصولاً إلى مخرجات تعليمية متميزة، والمواءمة بين مخرجاته التعليمية واحتياجات سوق العمل في إطار يحفظ ويصون الذاتية الوطنية. ويمكن تنفيذ ذلك بالسعي لإحداث تحولات نوعية في التعليم العالي وفق ما أشار إليه أبو حطب (١٩٩٦)، ومنها التحول: من الجمود إلى المرونة، ومن التجانس إلى التنوع، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الجودة، ومن ثقافة الاجترار إلى ثقافة الإبداع، ومن ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم، ومن السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي، ومن الانبهار بالنواتج إلى معاناة العمليات، ومن التعليم المعتمد على الآخرين إلى التعليم المعتمد على الذات، ومن محدودية الأفق إلى التعلم المستمر مدى الحياة، ومن ثقافة الانصياع إلى ثقافة المشاركة والاختيار.

٣- الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل

تتعدد الطرق والوسائل لربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ومن أهم تلك الطرق والوسائل التدريب وتطوير البرامج. حيث نص قرار (المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين بالدوحة، ٢٠٠٢) بشأن التوجهات الخاصة بتطوير التعليم والارتقاء بنوعيته استجابة لمتطلبات التنمية وتحدياتها. والتي من أبرزها: الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية. وتعرف الإيجابيات والسلبيات للممارسات التعليمية والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية. وتبادل التجارب التي تتم على مستوى دول المجلس، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم. وتطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث. وتركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة للمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية وذلك بحصر الاحتياجات من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل. والتمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس. ووجود نظم للإشراف والمتابعة والمخاسبة في النظم التعليمية.

٤- بطالة الخريجين الناجمة عن عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

وردت البطالة - بفتح الطاء - بمعنى التعطل (الرازي، ١٩٧٥)، و يقال بطل الشيء أي ذهب ضياعا، وبطل العامل أي تعطل (بجمع اللغة العربية، ١٩٩٣). وتنوع تصنيفاتها. وأشار عثمان (١٩٨٩) إلى البطالة الظاهرة **Explicit Unemployment** التي تحدث نتيجة وجود فائض من المتعطلين الذين يبحثون عن فرص عمل دون جدوى. أما البطالة المقنعة **Disguised Unemployment** فتنشأ بسبب تكلس العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل (زكي، ١٩٩٧). وعرض نوفل (١٩٧٩) وزهران (١٩٧٩) و(Bloom & Gordon, 1981) وعففي (١٩٩٠) ووهدان (١٩٩١) وبغاغو (١٩٩٢) وصالح (١٩٩٢) ونور (١٩٩٥) وفلية (١٩٩٧) أنماطاً متعددة من البطالة منها: البطالة شبه المقنعة **Quays Disguised Unemployment**، والبطالة الاختيارية **Voluntary - Selective Unemployment**، والبطالة الإجبارية **Involuntary Unemployment**، والبطالة الموسمية **Seasonal Unemployment**، والبطالة الدورية **Periodical Unemployment**، والبطالة الجزئية **Partial Unemployment**، والبطالة الدائمة (الثابتة) **Permanent Unemployment**، والبطالة المزمنة **Chronic Unemployment**، والبطالة الطارئة **Accidental Unemployment**، والبطالة الاحتكاكية **Frictional Unemployment**، والبطالة الهيكلية **Structural Unemployment**، والبطالة الفنية (التقنية) **Technological Unemployment**، والبطالة الإقليمية **Regional Unemployment**.

وقد أشار كل من كومبز (١٩٧١) ورحمة (١٩٧٧) ونوفل (١٩٧٩) والشيخ (١٩٨٨) وإسماعيل (١٩٨٩) والطنحواي (١٩٨٩) والمهدى (١٩٨٩) ومطر (١٩٩٣) إلى العديد من أسباب البطالة وهي: تزايد معدلات النمو السكاني، والتطور التفتحي السريع المتلاحق، وقصور الموارد المالية عن إيجاد مجالات وفرص عمل جديدة، وزيادة الطلب على التعليم الجامعي رغم قصور الإمكانات، وضاعف أعداد المتخرجين المؤهلين، والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل، وحاجة الكثير من فرص العمل المتاحة إلى إتقان المتخرج لمهارات الحاسوب واللغة، واختصار التكنولوجيا للوقت والجهد والتكلفة، وحرص سوق العمل الشديد على توافر مقاييس الجودة للمنافسة الدولية، وعزوف الكثير من المتخرجين عن العمل اليدوي وتفضيلهم للعمل المكتبي، والخلل في توزيع الطلاب بين الكليات العملية والنظرية لصالح الكليات النظرية، وارتفاع نسبة الأمية بسبب الرسوب والتسرب من التعليم، وسوء سياسات التوظيف الحكومي التي أدت إلى البطالة المقنعة،

والهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة، وجمود سوق العمل وعدم فتحه لمجالات عمل جديدة، وتفضيل العمالة الأجنبية، وتشغيل الصبية وعمالة الأطفال لانخفاض أجورها وسهولة قيادتها والسيطرة عليها. كما يرى السامرائي (١٩٧٨) وأبو بطانة (١٩٨٨) و (Al Nouri, 1995) وجود أسباب جوهرية لبطالة المتعلمين من أهمها:

- ١- التوجه العام نحو التعليم المعتاد (الكلاسيكي أو الأكاديمي) والعزوف عن التوجه نحو التعليم المهني.
- ٢- التوجه العام المتعلق بالاهتمامات والميول.
- ٣- فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية (التنسيق) في توزيع إعداد الطلبة.
- ٤- الأمية المهنية أو الميدانية، التي يعاني منها معظم الخريجين
- ٥- عدم توفر فرص العمل وفق تخصصات الخريجين، لكثرة أعدادهم.
- ٦- رفض الخريجين العمل في مهن وأعمال معينة، لأنهم يرون عدم ملاءمتها لهم.
- ٧- ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات.
- ٨- سوء توزيع الخريجين أحياناً.

كما عرض كل من أبو حطب (١٩٩٦) وغنيمه (١٩٩٦) وعبدالرحيم (١٩٩٦) و (Kessler et al., 1997) تبعات بطالة خريج التعليم العالي التي تتعدد عدد آثارها النفسية والاجتماعية. فخريجي التعليم العالي هم أكثر فئات الشباب وعياً وطموحاً، وتؤدي بطالتهم إلى إحباطهم وسخطهم، مما يجعلهم هدفاً سهلاً لدعاة التمرد والعنف والتطرف. ويصعب على المتعلمين الخريجين من مؤسسات التعليم العالي - الذين يعانون من البطالة - ممارسة الأعمال التي لا تتناسب مع تخصصاتهم. وتؤدي بطالة الجامعيين إلى انصراف غيرهم عن مواصلة تعليمهم الجامعي لعدم جدواه من وجهة نظرهم. كما أن بطالة خريج التعليم العالي تقفده الولاء لمجتمعه ووطنه وتدفعه إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب، وتعاطي المخدرات والاتجار فيها وترويجها. وتتسبب بطالة الخريجين في تأخير سن زواجهم، ومن ثم تزيد نسبة الانحرافات الجنسية وارتكاب الجرائم اللاأخلاقية المنافية للمبادئ والقيم والأعراف. ويضاف إلى ذلك أن البطالة تتسبب في إحداث اهتزازا في شخصية الفرد وشعوره بالدونية وعدم الثقة بالنفس والخوف من المستقبل، وتزيد من مشاعر القلق والاكتئاب والاعتراب والحقد والكراهية والتشكك وفرط الحساسية لديه، وتزيد من غموض هدفه في الحياة، وقد يدفعه تراحم تلك المشاعر السلبية إلى الانتحار.

وعدد كل من السامرائي (١٩٧٨) وأبو بطانة (١٩٨٨) و (Al Nouri, 1995) النتائج المترتبة على بطالة المتعلمين، ومنها: زيادة عدد الأيدي العاملة أو المتخصصة في مجال ما ونقصها في مجال آخر، وهدر الأموال الكبيرة نتيجة عدم الاستفادة من الخريجين، وهجرة الكثير من الكفاءات بسبب عدم توفر فرص العمل لهم، والشعور بالإحباط وعدم جدوى التعليم، وتعطل كفاءات كثيرة عن العمل، وحدوث الكثير من الانحرافات والأمراض الاجتماعية، وضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب السالفة الذكر.

وأشار أحمد (١٤٢٢هـ) إلى أن مشكلة البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وجدية بالاهتمام والمتابعة، وتتطلب بذل جهود مضاعفة من قبل جهات عدة، ولا تقتصر على جهود الجهات الحكومية فحسب، بل يتوجب أن تسهم فيها منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: الدراسات السابقة

صنفت الدراسات السابقة في أربعة محاور، تضمن المحور الأول دراسات تناولت التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل، وتضمن المحور الثاني دراسات تناولت سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل، وتضمن المحور الثالث دراسات تناولت اختيار الطلبة لتخصصاتهم في التعليم العالي، أما المحور الرابع فتضمن دراسات تناولت مشكلات الطلبة في مؤسسات التعليم العالي التي تؤثر في إعدادهم.

١. دراسات تناولت التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل.

تناولت دراسة المنيع (١٤٠٥هـ) أعداد خريجي التخصصات الجامعية لتحديد مدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج، وأظهرت نتائجها عدم تمشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة، وعمل بعض خريجي التخصصات الإنسانية في وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم، وحيلولة بعض سياسات القبول في الجامعات دون مواصلة الطلبة الحاصلين على الثانوية (قسم علمي) في التخصصات العلمية بمؤسسات التعليم العالي، فيتغير مسارهم، وبذلك يزداد نسب خريجي التخصصات الأدبية، وبطء تغيير وتطوير الخطط الأكاديمية لبعض التخصصات في الكليات الجامعية، وعدم خضوع تطوير الخطط الدراسية للتقويم الداخلي والخارجي، وقلما تشارك جهات من سوق العمل في اتخاذ القرار حول الخطط الدراسية المقترحة.

وعدد القحطاني (١٤١٨) العوامل تسهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر مسؤولي التوظيف بالقطاع الخاص، حيث كانت من أبرزها عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق بنسبة (٨٣٪)، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول بنسبة (٨٠٪)، وعدم تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل بنسبة (٨٠٪)، وعدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب بنسبة (٧٠٪).

واستهدفت دراسة جفري (١٩٩٧) معرفة آراء (٦٣) من رجال الأعمال السعوديين حول اتصال مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج. وأظهرت نتائجها أن (١٠٠٪) (أي أفراد العينة جميعهم) طالبوا بتطوير مناهج مؤسسات التعليم العالي، وأكد (٨٦٪) منهم على ألا تتجاوز المدة الزمنية المتاحة للتطوير عشر سنوات. ويرى (٨٣٪) أنه لم يحدث أي تطور في مجال اتصال مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج، بينما يرى (٧٨٪) أن التغيير والتطوير في المناهج يجب أن يتم في الكليات العلمية. ويرى (٦٩٪) أن التغيير والتطوير في يجب أن يتم لمناهج الكليات النظرية. ويرى (٦٧٪) أن الاتصال مفقود بين رجال الأعمال ومؤسسات التعليم العالي. بينما يرى (٣٦٪) أن الاتصال يجب أن يكون بهدف المساعدة في بناء احتياجات القطاع الخاص. ويرى (٣٣،٣٪) أن الاتصال ينبغي أن يهدف إلى بناء سلوكيات مطلوبة في العمل.

وأشار المنيع (١٤٢٠هـ) إلى تخريج الجامعات خريجين في تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية، مما أثقل كاهل الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب في إعادة تأهيل الخريجين. حيث يوجد فائضا كبيرا في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة المقتعة والسفارة، ولا سيما في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، وذلك على الرغم من وجود نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعها العام والخاص. وتتركز مشكلة إعادة تأهيل الخريجين في توجه الطلبة نحو التخصصات التي تتوافق مع متطلبات التنمية، وذلك لغياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفعال. ونظراً لأنه توجد فجوة بين ما تقدمه الجامعات والمؤسسات التعليمية من تخصصات وبرامج، فإنه ينبغي دراسة احتياجات سوق العمل، لأن القطاع الخاص سيكون الموظف الرئيسي لخريجي المؤسسات التعليمية، وأن هذا القطاع لا يمكن أن يقوم بهذا الدور ما لم يتوفر لدى الخريجين مهارات وعلوم محددة تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص.

وأظهرت تحليلات وزارة التخطيط (١٤٢٠هـ) أن الوضع الراهن لمستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ما زالت دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف استيعاب القطاع الخاص للخريجين. ولكي يتم التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، يمكن اتباع الآليات التالية:

- الربط بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تدريب الطلاب، واحتساب مدة التدريب إحدى متطلبات التخرج.
- إعادة النظر في برامج تأهيل الخريجين والخريجات، والمشاركة في تقويم الأداء من قبل القطاع الخاص.
- دعم البحوث العلمية ذات العلاقة بدراسة احتياجات القطاع الخاص للعام.
- إيجاد نظام يتم بموجبه مشاركة رجال الأعمال في مجالس الكليات، لتوثيق العلاقة بين الكليات والقطاع الخاص.
- إقامة اللقاءات والندوات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لمناقشة وتطوير العلاقة بينهما.
- تكييف الجهود لعقد دورات تدريبية لإعادة تأهيل الخريجين وفق متطلبات احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- وأشارت دراسة المنيح (١٤٢٣) إلى أنه إذا استمرت الجامعات والكليات البنات في تخريج الطلبة والطالبات دون تطوير للخطط الأكاديمية والتخصصات والبرامج، بما يتلاءم واحتياجات المجتمع المتغيرة؛ فإن التعليم العالي سوف يواجه مشكلة كبيرة في بظالة الخريجين والخريجات، في بلاد أحوج ما تكون للقوى البشرية المؤهلة، للمساهمة في التنمية الشاملة.
- وأظهرت نتائج دراسة الخطيب (١٤١٥) تعدد مشكلات التعليم الفني والمهني بسبب إلحاق الأبناء بتعليمهم يمكنهم من الحصول على فرص وظيفية. حيث أصبح الوضع الاجتماعي يرتبط ارتباط وثيق بالمهن التي يزاولونها، وبالتالي فإن تصنيفهم ضمن طبقات المجتمع يعتمد على طبيعة هذه المهن.

وأكد متولي (١٤١٦هـ) أهمية ربط التعليم الثانوي بسوق العمل، وذلك من خلال البرامج التقنية والمهنية التي تكسب الطلاب الخبرة العملية، وتعرفهم عن قرب على احتياجات سوق العمل، ومهنة، ومتطلباته، والمشكلات التي يمكن أن تواجهه. وبذلك يكون لدى الطالب رؤية أكثر وضوحاً، تساعد على تحديد الوجهة الصحيحة التي ينبغي أن يسلكها فيما يتعلق بتعليمه بعد المرحلة الثانوية، لكي يحقق طموحاته، ويساهم تنمية مجتمعه.

ويرى كامل (١٤١٨هـ) أن التوجيه المهني يلعب دوراً مهماً في توجيه الطلبة نحو الدراسات التي تتفق مع قدراتهم وتلائم متطلبات سوق العمل في المجتمع، وذلك بدءاً من المرحلتين المتوسطة والثانوية. فالحاجة ملحة للاهتمام ببرامج الإرشاد والتوجيه الطلابي لتوجيه الطلبة وتعريفهم بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بناء على متطلبات خطط التنمية.

وأوضحت دراسة المرشد (١٤١٨) أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد في المقام الأول لقبول الطلبة على التقدير في المرحلة الثانوية، وتغفل العديد من المعايير الأخرى التي تنتهجها كثير من الدول المتقدمة، مثل: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وغيرها. حتى أصبح المجتمع مكنظاً بخريجين ليس هناك حاجة لهم، مما يكون له أثر سلبي على مسيرة التنمية.

وتناولت دراسة كسناوي (١٤١٨هـ) استراتيجيات قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية، وأكدت أن التعليم العام يجب أن يتحمل مسؤولية تعريف الطلبة - اعتباراً من الصف الأول في المرحلة الثانوية - بالمجالات المتاحة أمامهم لمواصلة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، ومدى احتياج خطط التنمية لكل منها، وتهيئتهم علمياً ونفسياً للالتحاق بها. وذلك من خلال برامج تعريفية بالتخصصات، وشروط القبول فيها. كما أوصت الدراسة باستراتيجية لقبول الطلبة بناء على قدراتهم وميولهم ورغباتهم.

٢. دراسات تناولت سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل

تعددت الدراسات التي تناولت سبل تطوير مؤسسات التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل، ومن تلك الدراسات: (UNESCO:1985) (وسفر، ١٤٠٠) و(الخطيب وآخرون، ١٤١٥) و(مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٤١٦) و(الخطيب، ١٤١٨) و(مدينة الملك عبدالعزيز، ١٤١٩) و(مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٩) و(اليونسكو، ١٤٢٠). ومن مراجعة تلك الدراسات أمكن استخلاص بعض المقترحات التحسينية لتحقيق الجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك على النحو التالي:

١- تبنى مؤسسات التعليم العالي لأنماط وصيغ و بدائل غير تقليدية لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها. وتشمل تلك البدائل تبنى سياسة التعليم المستمر الذي يتضمن أنماطاً تعليمية متعددة منها: التعليم عن بعد، وإنشاء مؤسسات التعليم العالي قصيرة الدورة مثل كليات المجتمع، والتعليم التعاوني المتناوب مع العمل، والتعليم العالي الأهلي، والجامعة المنتجة، والجامعات المفتوحة والجامعات المسائية.

٢- تفعيل دور البحث العلمي على كافة مستويات مؤسسات التعليم الجامعي بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

٣- تحقيق مزيد من التكامل والتوازن الفعلي بين وظائف الجامعة ومسؤولياتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع واستشراف المستقبل، بما يحقق مزيد من الفعالية الوظيفية لها لاسيما في عصر العولمة.

٤- الاهتمام بالتعليم العملي وبحوث العمل. وذلك من خلال تشجيع التعلم عن طريق العمل التعاوني، وتفعيل منهجية البحث العلمي في التدريس والتعلم، وتعاون أعضاء الهيئات التعليمية مع العاملين في المؤسسات المجتمعية الأخرى.

٥- الحرص على التقويم الشامل والمستمر لبرامج مؤسسات التعليم الجامعي ومخرجاتها. ويشمل ذلك تقويم الأهداف وطرائق التدريس والأنشطة وأساليب التقويم المتبعة، وتشجيع التقويم الذاتي البناء، وتفعيل أسلوب مراجعة النظير بالاستعانة بمستشارين للتقويم والمراجعة للنصح والإرشاد في ضوء معايير ذات صبغة كيفية.

وأكد المليص (١٤٢٢) أن تفعيل مثل تلك المقترحات يعد مطلباً ضرورياً في ظل تعدد السبل المتزبنة على بطالة الشباب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، حيث يوجب ذلك ضرورة السعي الخيث لتحسين نوعية التعليم الجامعي وتطوره، ولا سيما أن مخرجات التعليم العالي في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس، مما يوجب التنسيق بين أعداد الدارسين وتخصصاتهم وبين متطلبات التنمية في المجتمع.

٣. دراسات تناولت اختيار الطلبة لتخصصاتهم في التعليم العالي

إن المتبع لمسيرة التعليم العالي في منطقة الخليج يلاحظ ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ورغبة الشباب في الحصول على مؤهل جامعي، دون الأخذ في الاعتبار حاجة المجتمع الفعلية للتخصصات التي يلتحقون بها. الأمر الذي تسبب في إحداث مشكلات كثيرة منها: الهدر التربوي، والبطالة نتيجة عدم التوازن بين أعداد خريجي التخصصات الأدبية النظرية والتخصصات العلمية العملية وفق احتياجات سوق العمل. وقد أظهرت ذلك نتائج دراسات الجلال (١٩٨٥)، الداود (١٤١٦)، وعبد الباقي (١٩٩٢).

كما أوضح تقرير مجلس القوى العاملة (١٤٢٠) تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالكليات التقنية في المملكة العربية السعودية من (٧٣٥٨) طالباً في عام ١٤١٧هـ إلى (١٣٤٨٤) طالباً في عام ١٤١٩هـ، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ (٣٥,٤٪). وتناولت دراسة الملة (١٤٢٢) اتجاهات خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بالكليات التقنية نحو الالتحاق بها، بهدف الحد من الإهدار التربوي. حيث شهدت الكليات التقنية تدفقاً كبيراً من خريجي المرحلة الثانوية للالتحاق بها، الأمر

الذي يحتم على القائمين على هذه الكليات البحث في كيفية استيعاب هذه الأعداد، مع الأخذ في الاعتبار استقطاب الطلاب الذين لديهم اتجاهات إيجابية نحو التعليم التقني، والتأكد من أنه يتفق مع ميولهم وقدراتهم. وقد سعت دراسة محمود وآخرون (١٩٩٩) إلى تحديد أهم مشكلات طلبة الجامعة. وشملت عينتها طلبة في تخصصات أدبية من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والعلوم الإدارية والشريعة والقانون والكليات العلمية، وطلبة في تخصصات علمية من كليات العلوم والهندسة والعلوم الزراعية والطب والعلوم الصحية. وأظهرت نتائجها وجود مشكلات عامة ومشتركة تؤثر في اتجاهات الطلبة جميعهم نحو التخصصات الأدبية والعلمية، منها: قلة التخصصات المواكبة لتغيرات الحياة، وعدم وجود صلة بين المساقات الدراسية والعمل. وأضاف طلبة الكليات الأدبية أنهم يعانون من: عدم تنوع جهات التدريب، وعدم وجود تدريبات عملية لبعض المساقات. كما وأضاف طلبة الكليات العلمية أنهم يعانون من: عدم توفر أخصائيين للتدريب، وقصر مدة التدريب. ولم تشر النتائج إلى وجود فروق دالة بين المشكلات التي تواجه الطلاب والمشكلات التي تواجه الطالبات.

كما تقدم يتبين أن ازدياد الطلب على التعليم العالي في منطقة الخليج، قد أدى إلى ظهور إشكاليات ناشئة عن تأثير اتجاهات الطلبة نحو اختيار بعض التخصصات، وعزوفهم عن اختيار بعضها الآخر. كما أدى إلى زيادة مؤسسات التعليم العالي للقيود التي تفرضها على المتقدمين للالتحاق بالتخصصات المرغوبة، الأمر الذي يترتب عليه التحاق الطلبة بمجالات قد لا يرغبونها، ومنها المجالات التقنية التي لا يكون لديهم اتجاهات إيجابية نحوها، فيخفقون في دراستهم، ومن ثم تتزايد معدلات الهدر التعليمي. كما تبين أيضاً أن اتجاهات الطلبة نحو مجالات التخصص في التعليم العالي يتأثر بمدى مواكبة التعليم لمتغيرات الحياة، ودرجة علاقته بمجالات العمل المستقبلي. وأن تنوع جهات التدريب، وتوفير المدرسين المتميزين وزيادة مدة التدريب تعد جميعها من العوامل المؤثرة في إيجابية اتجاهات الطلبة نحو الدراسة في التخصصات الأدبية والعلمية.

٤. رابعاً: دراسات تناولت بعض مشكلات الطلبة في مؤسسات التعليم العالي التي تؤثر في إعدادهم

أجريت دراسة (Hartman, 1968) على عينة مكونة من (١٤١) طالباً وطالبة بكلية الحاسب الآلي، واستخدمت قائمة "موني Mooney" للمشكلات. وكشفت نتائجها عن انتشار مشكلات التخوف من المستقبل، بدرجة تزداد لدى الذكور عنها لدى الإناث، وأن عدد المشكلات لدى الطلاب عامة كانت أكبر منها لدى الطالبات. وطبقت دراسة نحاتي (١٩٧٤) على عينة مكونة من (٨٦٦) طالباً وطالبة بجامعة الكويت، لحصر مشكلات الطلاب باستخدام صورة معدلة لقائمة "موني Mooney". ومن أهم ما كشفت عنه الدراسة أن المستقبل التعليمي والمهني من أقل المجالات إثارة لمشكلات الشباب الكويتي، بينما أبرز المجالات إثارة للمشكلات هي المناهج وطرق التدريس والتوافق مع الحياة الدراسية. ومن نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات من الجنسية الكويتية في هذه النوعية من المشكلات المهنية. في حين كانت الطالبات من البحرين وفلسطين أكثر اهتماماً بهذه المشكلات بالمقارنة بأقرانهم من الطلاب، وأن هناك اتساقاً بين رتب المشكلات لدى شباب الكويت والبحرين والإمارات واليمن.

وهدفت دراسة (Weissberg, et al., 1982) إلى استكشاف أهم الحاجات الشخصية والمهنية والأكاديمية لدى طلبة الجامعة، وأعرب الطلبة عن حاجات أكثر قوة في مجال النمو المهني Career development عنها في المجالين الشخصي والأكاديمي. كما سعت دراسة (Archer & Lamnin, 1985) إلى تحديد مصادر الضغوط الأكاديمية Academic stressors لدى عينة عشوائية من الطلبة الجامعيين باستخدام استبيان مفتوح، وطلب من المبحوث وصف موقفين من حياته الشخصية والأكاديمية من أكثر المواقف إثارة للضغط. فأظهرت النتائج أن أكثر المصادر كانت: الضغوط الأكاديمية، والضغوط الناتجة عن المنافسة في السنوات النهائية، والضغوط الناتجة عن القلق بشأن المستقبل المهني. وتناولت دراسة

حنورة (١٩٨٨) مختلف المشكلات التي يعاني منها الطلبة بجامعة الكويت، وطبقت على عينة شملت (٩٢) طالباً و (٥٥) طالبة. وأظهرت نتائجها أن الطلاب كانوا أكثر معاناة من مشكلات العمل والتوظيف مقارنة بالطالبات. وعزا الباحث ذلك إلى ظروف التنشئة الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الفتى أن يكون مسؤولاً عن رعاية نفسه والآخرين.

وأجريت دراسة السيد (١٩٩٢) على عينة من طلبة كليات جامعة القاهرة شملت (٢٢٤٣) طالباً و (١٧١٧) طالبة، كما اشتملت على (٢٧٧) طالباً وطالبة بفرع جامعة الفيوم و(٤٦٩) طالباً وطالبة بفرع بني سويف. ومن أهم المشكلات التي كشفتها مشكلة عمل الخريج في غير تخصصه. وأشارت نتائج دراسة الصبوة (١٩٩١) إلى أن زيادة تكرار هذه المشكلة لدى طلبة الكليات النظرية عنها لدى طلبة الكليات العملية. أما دراسة علوان (١٩٩١) فأظهرت زيادة تكرار هذه المشكلة لدى طلبة الصفوف الأولى، عنها لدى طلبة الصفوف النهائية. وتناولت دراسة ليلة وآخرون (١٩٩١) عينة ضمت (٥٤٠) فرداً من الطلبة والعاملين في أعمال مختلفة، ومن مستويات تعليمية متباينة. وأظهرت نتائجها وجود العديد من المشكلات التي تورق الطلاب منها: عدم تناسب المؤهل مع العمل بنسبة (٥٤٪)، وانخفاض الدخل من العمل بنسبة (٨٧٪)، وعدم إشباع العمل لتطلعات الأفراد بنسبة (٦٤٪).

واستهدفت دراسة (Adebayo, 1991) استطلاع اتجاهات خريجي كلية ألبيرتا المهنية نحو التدريب والبرامج الدراسية التي تقدمها الكلية بهدف إعدادهم للعمل. واستخدمت مقياساً يتكون من (١٢) عبارة لقياس اتجاهاتهم نحو هذه الخبرات. وخلصت نتائجها إلى رضا غالبية الخريجين عن التدريب وبرامج الكلية لنجاحهما في إعدادهم للعمل والنمو المهني.

وسعت دراسة (عبد الوهاب، ١٩٩٣) للكشف عن بعض المشكلات المهنية المتوقعة لعينة مكونة من (٢٥٠) طالباً وطالبة ببعض كليات فرع جامعة الزقازيق بنها في مصر، وأظهرت النتائج أن أكثر المشكلات التي تورق الطلبة كانت ضالة فرص العمل، والتعيين في غير التخصص.

وكشفت دراسة (Coll, 1995) - التي أجريت على (٦٥) مرشداً أكاديمياً- أن المشكلات الأكثر انتشاراً بين الطلاب كانت المشكلات الأسرية، ومشكلات الانحرافات السلوكية لعدم التوافق النفسي والاجتماعي، والمشكلات المتعلقة بالمستقبل المهني.

من العرض السابق يمكن استقراء ما يلي:

- ١- اتفاق العديد من الأدبيات حول أهمية الموازنة بين تخصصات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- ٢- أهمية مشاركة قطاعات العمل العام والخاص في رسم استراتيجيات احطط التعليمية والتدريبية المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي.
- ٣- أكدت بعض الأدبيات أهمية برامج التوجيه والإرشاد لتبصير الطلبة بمجالات العمل المستقبلية، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيارهم الأمثل للتخصصات التي يكملون فيها دراستهم.
- ٤- الدراسة المستمرة لاحتياجات سوق العمل، والإفادة من النتائج في تطوير برامج إعادة تأهيل الخريجين وتويعها.
- ٥- السعي الحثيث لتعديل الاتجاهات السالبة التي تؤدي إلى عزوف اختيار الطلبة لبعض التخصصات التي يحتاجها المجتمع ولا سيما في المجالات الفنية المهنية.
- ٦- تطبيق معايير قبول الطلبة في التخصصات وفق أسس علمية، وذلك باستخدام أدوات مناسبة لقياس اتجاهاتهم وميولهم وقدراتهم، أسوة بالدول المتقدمة.
- ٧- توسيع قاعدة الاستفادة من مستجدات التعليم الجامعي في عصر العولمة، بما يتيح الفرص أمام الطلبة للدراسة للانخراط في العمل، وفقاً لمبادئ التعليم عن بعد والتعليم المستمر.

٨- توجد العديد من العوامل المؤثرة فى اتجاهات الطلبة نحو تخصصات التعليم العالى فى منطقة الخليج، التى يترتب عليها تفضيل الطلبة لبعض التخصصات، وعدم تفضيلهم بعضها الآخر، ومن ثم ينعكس أثر ذلك على مدى وفاء مخرجات مؤسسات التعليم العالى باحتياجات سوق العمل من الخريجين. ويمكن تصنيف تلك العوامل على النحو التالى:

- عوامل شخصية، وتشمل: ميول الطلبة، ومستوياتهم التحصيلية، وطموحاتهم، وتوقعاتهم النجاح، وتطلعاتهم المستقبلية ومنها مواصلة الدراسات العليا، واختيار التخصص الدراسي الأطول فى مدته أو الأقصر.
- عوامل اجتماعية (مجتمعية): وتشمل: رغبات الآباء، ونظرة المجتمع التقديرية للمتخرجين، وتوفير فرص العمل المتاحة وفق احتياجات سوق العمل، والمرغوبية الاجتماعية التفضيلية لدراسة البنين أو البنات بعض التخصصات دون سواها.
- عوامل تتعلق بمؤسسات التعليم العالى، وتشمل: الأعداد التى يمكن قبولها فى التخصصات المتاحة بها، ومعايير القبول، ومستوى الصعوبة فى دراسة التخصصات المرغوبة.

رابعاً: منهج البحث وإجراءاته.

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومر البحث بالخطوات التالية:

١. إعداد أداة البحث (الاستبانة).

- أ- فى ضوء مراجعة الدراسات السابقة، وما تم استخلاصه من مضامين حول مشكلة بطالة الشباب الجامعي، تمت الصياغة الأولية لاستبانة تقويمية حول بطالة الشباب الجامعي وتبعاتها الإجرامية.
- ب- تم عرض الاستبانة فى صورتها الأولية على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس متخصصين فى القياس والتقويم، للتحقق من مناسبتها لجمع البيانات المحققة لأغراض الدراسة الحالية، وهي: درجة مناسبتها لتقويم واقع مشكلة بطالة الشباب الجامعي وتبعاتها الإجرامية، ومدى ملاءمة صياغتها، وشمولها للعناصر الرئيسة المراد تحديدها وتقويمها، وكفاية المفردات الفرعية التابعة لكل محور، ومناسبة أسلوب التقدير المقترح بها. حيث يقابل كل عبارة أربعة بدائل (على غرار مقياس ليكرت) تعكس درجة الأهمية (كبيرة، متوسطة، قليلة، غير مهمة) ويتم تقديرها تدريجياً بحيث تخصص للعبارات قيم متدرجة هي (٣، ٢، ١، صفر).
- ج- أجريت التعديلات المقترحة المناسبة. ثم أعيد عرض الاستبانة بعد تعديلها على المحكمين ثانية لتحديد نسب اتفاق آرائهم حولها. وتراوحت نسب اتفاق آرائهم حولها بين (٧٨-٨٦٪). بمتوسط (٨١٪). وهي نسبة مقبولة لصدق الاستبانة (Copper, 1981).
- د- لحساب ثبات الاستبانة، فقد تم تطبيقها على عينة تجريبية تكونت من (٢٥) من المعلمات والمعلمين. وتم حساب معامل الثبات بين نصفها باستخدام معادلة "بيرسون"، وقد بلغت قيمته (٠,٧٥). وهي قيمة مقبولة لمعامل ثبات الاستبانة (السيد، ١٩٧٨).

وبذلك أصبحت الاستبانة فى صورتها النهائية صالحة للتطبيق على عينة الدراسة، وقد اشتملت على ثلاثة محاور: المحور الأول تضمن (١٣) عبارة حول العوامل المسببة لتزايد نسبة انتشار البطالة بين الشباب خريجي مؤسسات التعليم العالى، وتضمن المحور الثانى (١٠) عبارات حول أثر بطالة الشباب المتعلم فى نسب انتشار الجرائم بالمجتمع ومظاهرها، أما المحور الثالث فتضمن سؤالا مفتوحا حول مقترحات تحسين كفاءة مخرجات التعليم للمساهمة فى مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية.

٢. عينة البحث.

تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس (ذكور وإناث) من العاملين في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وبلغ عددهم (٥٠) فرداً. واقتصرت عملية التحليل على البيانات التي وردت في (٣٨) استبانة فقط، نظراً لتأخر وصول (١٢) استبانته لمدة تجاوزت أسبوعين.

٣. المعالجة الإحصائية.

لتحديد الأهمية النسبية لمفردات الاستبانة تم اتباع ما يلي (طعيمة، ١٩٨٦):

- ١- قدرت قيمة عددية لبدائل الاستجابات الأربع بالاستبانة، حيث قدر ثلاث درجات للبدليل (مهم بدرجة كبيرة)، ودرجتان للبدليل (مهم بدرجة متوسطة)، ودرجة واحدة للبدليل (مهم بدرجة قليلة)، ولا شيء للبدليل (غير مهم).
- ٢- تم حساب الوزن النسبي الموزون لكل مجال بضرب عدد التكرارات بكل خلية \times قيمتها العددية، ثم جمع ما تنتهي إليه الخلايا الأربع، وقسمت على الدرجة الكلية للنهائية العظمى للمجال، فيعبر الناتج عن النسبة المئوية للأهمية. ثم رتبنا العبارات تنازلياً وفقاً للنسب المئوية لأهمية كل منها.

خامساً: عرض نتائج البحث ومناقشتها.

تمت معالجة نتائج استجابات العينة على الاستبانة، واستقرأ مضمين بعض الأدبيات للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١. الإجابة عن السؤال الأول للبحث.

الذي نص على: ما العوامل المسببة لتزايد نسبة انتشار البطالة بين الشباب الخريجين؟ فقد تم حساب نسبة الأهمية لكل مفردة بال محور الأول للاستبانة، ورتبت المفردات تنازلياً تبعاً لنسبة أهميتها، ورصدت النتائج في جدول (١) التالي:

جدول (١): عوامل انتشار البطالة بين الشباب الجامعي في ضوء استجابات العينة

م	العبارات	الأهمية %	الترتيب
١	الزيادة الكبيرة في نسبة الخريجين في مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمل.	٧٩,٥ %	٣
٢	تناقص فرص العمل المتاحة في المجتمع بصفة عامة.	٥٥,٨ %	١٠
٣	انخفاض مستويات كفاءة الشباب المتخرج.	٦٥,٢ %	٨
٤	شغل العمالة الوافدة للأعمال التي يمكن شغل الشباب المتخرج لها.	٧٠,٤ %	٧
٥	ندرة الخريجين من الشباب في التخصصات الدقيقة المطلوبة.	٧٨,٥ %	٤
٦	عزوف القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج.	٧٠,٦ %	٦
٧	عدم تناسب فرص العمل الحكومي المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين سنوياً.	٩٠,٥ %	١
٨	عدم مناسبة أجور الأعمال المتاحة لسد احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم.	٧٢,٤ %	٥
٩	تركيز الشباب على فرص العمل في المناصب الإدارية وهي فرص محدودة للغاية.	٥٤,٨ %	١٢
١٠	عزوف الشباب عن ممارسة الأعمال الحرفية.	٨٤,٢ %	٢
١١	عدم مقدرة الشباب حديث التخرج على تحمل مسؤوليات العمل.	٤٥,٢ %	١٣
١٢	تسلط المسؤولين عن إدارة الأعمال دون مراعاة لظروف الشباب.	٥٥,٤ %	١١
١٣	فرص العمل المتاحة للشباب تكون في أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم مع أسرهم.	٦١,٨ %	٩
	المجموع	٨٨٤,٣	
	المتوسط	٦٨ %	

يتضح من النتائج بالجدول (١) أن العوامل المسببة لانتشار البطالة بين الشباب من وجهة نظر أفراد العينة، التي حظيت بأهمية كبيرة (أكثر من ٧٥٪) شملت أربعة عوامل هي: عدم تناسب فرص العمل الحكومي المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين منهم سنويا بنسبة (٩٠,٥٪)، وعزوف الشباب عن ممارسة الأعمال الحرفية بنسبة ٨٤,٢٪، والزيادة الكبيرة فى نسبة المتخرجين فى مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمل بنسبة ٧٩,٥٪، وندرة المتخرجين من الشباب فى التخصصات الدقيقة المطلوبة بنسبة (٧٨,٥٪). وقد حصلت (٨) عوامل بأهمية متوسطة تتراوح بين (٥٠-٧٤٪) وكانت تلك العوامل على الترتيب هى (عدم مناسبة أحوال الأعمال المتاحة لسد احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم بنسبة ٧٢,٤٪، وعزوف القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج بنسبة ٧٠,٦٪، وشغل العمالة الوافدة للأعمال التى يمكن شغل الشباب المتخرج لها بنسبة (٧٠,٤٪)، وانخفاض مستويات كفاءة الشباب المتخرج بنسبة ٦٥,٢٪، وأن فرص العمل المتاحة للشباب تكون فى أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم مع أسرهم بنسبة (٦١,٨٪)، وتناقص فرص العمل المتاحة فى المجتمع بصفة عامة بنسبة (٥٥,٨٪)، و تسلط المسؤولين عن إدارة الأعمال دون مراعاة لظروف الشباب بنسبة (٥٥,٤٪)، و تركيز الشباب على فرص العمل فى المناصب الإدارية وهى فرص محدودة للغاية بنسبة (٥٤,٨٪). أما العوامل التى حصلت على أهمية قليلة تتراوح بين (٢٥ - ٤٩٪) فشملت عاملا واحدا هو عدم مقدرة الشباب حديث التخرج على تحمل مسئوليات العمل بنسبة (٤٥,٢٪). ولم توجد عوامل حصلت على أهمية ضعيفة تتراوح بين (صفر - ٢٤٪).

كما يتضح من الجدول (١) أيضا أن متوسط نسبة أهمية العوامل المطروحة المسببة لبطالة الشباب بلغت (٦٨,٠٢٪) وهى نسبة متوسطة تقع بين (٥٠-٧٤٪) تشير إلى أنه على الرغم من تعدد عوامل انتشار البطالة بين الشباب خريج مؤسسات التعليم العالي وتزايدها فى ظل المتغيرات العالمية والمحلية التى يشهدها واقع المجتمعات المعاصرة، إلا أنها عوامل يمكن التغلب عليها، فمتوسط النسبة المئوية لمحصلتها مازال يقع فى نطاق المدى المتوسط الذى لم تتجاوز نسبته (٧٤٪) كحد أعلى لمحصلة نسبة العوامل المؤثرة فى بطالة الشباب المتعلم.

كما يتضح من الجدول (١) تعدد العوامل الكامنة خلف البطالة، ويمكن التمييز بين تلك العوامل على النحو التالي:

١- عوامل تعزى للشباب أنفسهم مثل: تفضيل الكثير منهم لدراسة تخصصات ومجالات دراسية يسهل عليهم اجتيازها دون النظر إلى حاجة المجتمع لمثل هذه التخصصات فى المستقبل عقب تخرجهم ومن ثم تزيد نسبة الخريجين فى مجالات وتخصصات لا يحتاجها سوق العمل، ويتطلع هؤلاء المتخرجين إلى الالتحاق بالأعمال الإدارية المحدودة، ويعزفون عن ممارسة الأعمال الحرفية والفنية أو التى تكون فى أماكن بعيدة عن محل إقامتهم. وقد يهرب بعض الشباب من تحمل مسئوليات العمل، ويؤثر بعضهم الآخر التنقل بين الأعمال المختلفة من دون اكتمال نضج خبراتهم العملية.

٢- عوامل تعزى لمؤسسات التعليم العالي مثل: إتاحتها مجالات تعليمية يلتحق بها الشباب دون مراعاة التوازن بين نسب الملتحقين والنسب التى يحتاجها سوق العمل، فيندفع الشباب إلى دراسة مجالات نظرية يسهل عليهم دراستها من دون أن يكون سوق العمل فى حاجة لتلك النسب الكبيرة من الشباب الحامل لشهادات فى تلك المجالات. كما أن المؤسسات التعليمية قد تحرص على رفع الكفاءة الداخلية لها بتيسير ضوابط النجاح، ولاسيما فى ضوء تضخم أعداد للدارسين ويكون ذلك على حساب الجودة النوعية للخريجين، حيث تنخفض مستويات جودة أدائهم ويقبل رضى سوق العمل عنهم. وقد تواجه المؤسسات التعليمية إشكاليات أخرى منها: عزوف الطلاب عن دراسة المجالات العملية التى يحتاجها سوق العمل، أو ارتفاع الكلفة الاقتصادية العامة للتعليم فى المجالات العملية مقارنة بالتعليم فى المجالات النظرية، أو عدم توفر البنية التحتية اللازمة للدراسة العملية بالمستوى

المشود، مما ينعكس أثره على ندرة المتخرجين في التخصصات الدقيقة المطلوبة. ويمكن أن تفيد الجهود الإرشادية في تشجيعهم على الالتحاق بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

٣- عوامل تعزى لسوق العمل: وتمثل في الفجوة بينها وبين مؤسسات التعليم العالي التي يترتب عليها عزوف بعض مؤسسات القطاعات الخاصة عن تشغيل الشباب حديث التخرج، أو تخصص أجور غير مناسبة لهم لا تسد احتياجاتهم ولا تحقيق طموحاتهم، وقد تفضل بعض المؤسسات الاستعانة بالعمالة الوافدة لتحقيق أقصى عائد ربحي بأقل تكلفة دون النظر إلى المصلحة الوطنية، وقد يتعسف المسؤولون عن إدارة الأعمال الخاصة لتنفيذ الشباب من مواصلة العمل في مؤسساتهم. وفي مثل هذه الحالات يكون لتدخل الوزارات والهيئات المنظمة لشئون العمل دور مهم، حيث تسن التشريعات المنظمة للعمل وتنفذها في إطار يحقق النفع العام من خلال التوازن بين المصلحة الخاصة للمؤسسات والمصلحة الوطنية العامة.

٤- عوامل تعزى للنظم والتشريعات الحكومية المنظمة لعمل الشباب: حيث تتناقض فرص العمل الحكومي المتاحة في المجتمع بصفة عامة، ولا تناسب الفرص المتاحة للشباب مع نسب المتخرجين منهم ولا سيما الحاصلين على شهادات في تخصصات نظرية، ويمكن تذليل العقبات الخاصة بذلك من خلال التخطيط المستقبلي لتوفير مجالات وفرص عمل منتج على حساب فرص العمل التي تعاني من البطالة المقنعة لشاغليها.

وقد يواجه الشباب فرصاً محدودة لتعيين بعضهم في أماكن نائية بعيدة عن أماكن إقامتهم، حيث يلتزم المسؤولون بالأنظمة واللوائح المنظمة للعمل وتوزيع العاملين الجدد من الشباب دون مراعاة لظروفهم الخاصة، ويمكن إعادة النظر في توزيع فرص العمل المتاحة بقدر من المرونة على الخريجين وبما لا يتعارض مع ظروفهم قدر المستطاع.

٢. الإجابة عن السؤال الثاني للبحث.

الذى نص على: ما أثر بطالة الشباب الخريجين في نسب انتشار الجرائم بالمجتمع؟ تم حساب نسبة الأهمية لكل مفردة من مفردات المحور الثاني للاستبانة، ورتبت المفردات تنازلياً تبعاً لنسبة لأهميتها، وصدت النتائج في جدول (٢):

جدول (٢) بطالة الشباب الجامعي وانتشار الجرائم بالمجتمع ومظاهرها في ضوء استجابات العينة

م	العبارات	الأهمية %	الترتيب
١	تزيد بطالة الشباب من وقت الفراغ لديهم مما يقودهم لممارسة سلوكيات منحرفة توقعهم في الجرائم.	٧٠,٥ %	٩
٢	تزيد البطالة من مشكلة العنوسة التي تدفع الشباب لارتكاب جرائم.	٦٩,٦ %	١٠
٣	البطالة تزيد من حدة المشكلات النفسية الكامنة خلف العديد من جرائم الشباب.	٧٣,٢ %	٦
٤	تفقد البطالة الشباب فرصة العمل والكسب المشروع مما يدفعهم لممارسة الجرائم للحصول على المال.	٨٥,٤ %	١
٥	تزيد بطالة الشباب من سخطهم وعدوانيتهم تجاه المجتمع.	٧٨,٥ %	٣
٦	تثقل بطالة الشباب الأعباء الملقاة على كاهل الأسرة فتزيد نسب الجريمة.	٧٢,٦ %	٧
٧	تزيد بطالة الشباب من انتشار العنف والفساد والجريمة في المجتمع لعدم التزامهم الضوابط الأخلاقية.	٨٠,٥ %	٢
٨	بطالة الشباب تجعلهم يقضون أوقات طويلة أمام وسائل الإعلام التي يألفوا من خلالها مشاهدتهم لها اعتباراً واحتراف الجرائم.	٧٥,٤ %	٥
٩	تهيئ بطالة الشباب انضمامهم إلى جماعات وتنظيمات منحرفة.	٧١,٨ %	٨
١٠	تزيد بطالة الشباب من الاستهتار واللامبالاة التي تزيد معها نسب الحوادث في المجتمع.	٧٨,٢ %	٤
	المجموع	٧٥٥,٧	
	المتوسط	٧٥,٦ %	

يتضح من الجدول (٢) تعدد الآثار المترتبة على بطالة الشباب من وجهة نظر أفراد العينة. فقد وجدت آثار حظيت بأهمية كبيرة (أكثر من ٧٥٪) شملت خمسة آثار هي: تفقد البطالة الشباب فرصة العمل والكسب المشروع مما يدفعهم لممارسة الجرائم للحصول على المال بنسبة (٨٥،٤٪)، وزيادة بطالة الشباب من العنف والفساد والجريمة في المجتمع لعدم التزام الشباب المعطل عن العمل الضوابط الأخلاقية بنسبة (٨٠،٥٪)، و تزيد بطالة الشباب من سخطهم وعدوانيتهم تجاه المجتمع بنسبة (٧٨،٥٪)، تزيد بطالة الشباب من الاستهتار واللامبالاة التي تزيد معها نسب الحوادث في المجتمع بنسبة (٧٨،٢٪)، و بطالة الشباب تجعلهم يقضون أوقات طويلة أمام وسائل الإعلام التي يألفوا من خلال مشاهدتهم لها اعتياد واحتراف الجرائم بنسبة (٧٥،٤٪).

أما الآثار التي حصلت على أهمية متوسطة (٥٠-٧٤٪) فكانت: البطالة تزيد من حدة المشكلات النفسية الكامنة خلف العديد من جرائم الشباب بنسبة (٧٣،٢٪)، وتقلل بطالة الشباب الأعباء الملقاة على كاهل الأسرة فتزيد نسب الجريمة بنسبة (٧٢،٦٪)، وتهيب بطالة الشباب انضمامهم إلى جماعات وتنظيمات منحرفة بنسبة (٧١،٨٪)، و تزيد بطالة الشباب من وقت الفراغ لديهم مما يقودهم لممارسة سلوكيات منحرفة توقعهم في الجرائم بنسبة (٧٠،٥٪)، و تزيد البطالة من مشكلة العنوسة التي تدفع الشباب لارتكاب جرائم بنسبة (٦٩،٩٪). ولم توجد آثار حظيت بأهمية قليلة تتراوح بين (٢٥-٤٩٪) أو بأهمية ضعيفة تتراوح بين (صفر- ٢٤٪).

كما يتضح من الجدول (٢) أيضا أن متوسط نسبة أهمية الآثار المطروحة المترتبة على بطالة الشباب بلغت (٧٥،٦٪) وهي نسبة كبيرة (أكثر من ٧٥٪) تشير إلى وجود إجماع كبير حول أهمية الآثار المطروحة وما يترتب عليها من تبعات إجرامية ناتجة عن بطالة الشباب، وتؤكد هذه النتيجة وجود أثر دال لبطالة الشباب نتيجة انخفاض الجودة النوعية لتعليمهم، مما يزيد من نسبة انتشار الجرائم في المجتمع، مما يوجب ضرورة مواجهة البطالة للحد من تبعاتها المؤثرة في المجتمع، ولاسيما الآثار ذات الأهمية النسبية الكبيرة.

كما تشير النتائج إلى تعدد الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على البطالة، وانعكاسات ذلك على المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل دراسات ((Yunker, 1981)، و(الحاج، ١٩٨٧- أ،ب)، و(آل شارع، ١٩٨١هـ) و (Yogi, 1998) و (Michael, 1999) و (Breland, 1999) حيث اتفقت جميعها حول أهمية تفعيل أدوار مؤسسات التعليم للحد من الآثار النفسية والاجتماعية المصاحبة للبطالة، وما يترتب عليها من تبعات خطيرة منها انتشار صور متعددة للجريمة في المجتمع.

٣. الإجابة عن السؤال الثالث للبحث.

الذي نص على: ما المقترحات لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية؟ وتمت الإجابة عنه في ضوء استقراء نتائج استجابات العينة على المحور الثالث للاستبانة، وفي ضوء مراجعة أدبيات البحث. وقد استخلص عدد من الرؤى والمقترحات التحسينية لتحقيق الجودة النوعية للتعليم العالي، للمساهمة في مواجهة البطالة وتبعاتها، وذلك على النحو التالي:

- ١- تبنى مؤسسات التعليم العالي لأنماط وصيغ و بدائل غير تقليدية لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها.
- ٢- تفعيل دور البحث العلمي على كافة مستويات مؤسسات التعليم الجامعي بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

- ٣- تحقيق مزيد من التكامل والتوازن الفعلي بين وظائف مؤسسات التعليم العالي ومسؤولياتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع واستشراف المستقبل.
- ٤- الاهتمام بالتعليم العملي وبحوث العمل، و تشجيع التعلم عن طريق العمل التعاوني.
- ٥- الحرص على التقويم الشامل والمستمر لبرامج مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها.
- ٦- الاختيار الدقيق للعاملين وتنمية مقدراتهم بصورة مستمرة.
- ٧- الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية والمحلية للارتقاء بمستوي التعليم العالي ومخرجاته.
- ٨- تبني فلسفة تعليمية قائمة على تحقيق مبدأ التنافس بين المتعلمين لإبراز تميزهم.
- ٩- مراعاة متطلبات المستقبل وإعداد المتخرجين لمسايرة المستجدات العلمية والتقنية.
- ١٠- تنمية مقدرة المتخرجين على خلق فرص العمل بدلا من إعدادهم للبحث عن العمل.
- ١١- الحرص على اكتساب المعرفة وترجمتها من خلال الخبرة.
- ١٢- تعميق الفكر التربوي الإسلامي الضابط والموجه لسلوك الخريجين.
- ١٣- مراعاة التعليم العالي للمتغيرات التي يفرضها عصر المعلوماتية والعولمة على المجتمع.
- ١٤- تقليص بعض التخصصات النظرية التي تزيد عن حاجة سوق العمل.
- ١٥- إرشاد الطلاب وتوجيههم للالتحاق بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- ١٦- تحويل بعض فروع الجامعات إلى جامعات متخصصة في المجالات العلمية والتطبيقية والتقنية.
- ١٧- تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي.
- ١٨- إشراك القطاع الخاص في التخطيط والبرامج الدراسية.
- ١٩- توسيع قاعدة التعليم الفني والمهني بالمرحلة الثانوية ليشاطر التعليم العام، وذلك عن طريق التوسع في إنشاء الثانويات الصناعية والمعاهد الفنية المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل.
- ٢٠- الاستثمار الأمثل للتقنيات التعليمية المتطورة.
- ٢١- رعاية الكوادر البشرية المتميزة التي تتحمل مسؤولية إعداد رجال المستقبل.
- ٢٢- تفعيل دور البحث العلمي، والبرامج التدريبية، وخدمة المجتمع، والتعليم المستمر.
- ٢٣- مراعاة احتياجات الدارسين والمجتمع عند تصميم برامج التعليم، وعدم قصرها على اهتمامات الهيئات التدريسية.
- ٢٤- إعادة النظر في النظام الفصلي المعمول به في معظم جامعات المملكة للوصول إلى نظام يجمع بين مزايا نظام الساعات المعتمدة أو غيرها من النظم التعليمية.
- ٢٥- التقويم الشامل والمستمر لجميع عناصر العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.
- ٢٦- تنويع مجالات التعليم العالي والتوسع الأفقي والرأسي لمؤسساته بتنفيذ سياسة التعليم المفتوح.
- ٢٧- تنشيط مشاركات الجامعات السعودية في المؤتمرات والندوات الفكرية التي تدارس قضايا التعليم العالي مثل: قضايا البحث العلمي، والتكنولوجيا، والتحديات المحلية والدولية ودور التعليم العالي في مواجهتها.
- ٢٨- إعادة النظر في سياسات التعليم العالي في ضوء الواقع ومطالب المستقبل. ولا سيما سياسات القبول، والتدريب، وإعادة التأهيل وتطوير البرامج والمناهج، وانتقاء التخصصات التي يحتاجها المجتمع.
- ٢٩- الحرص على مساهمة التعليم العالي في استنبات التكنولوجيا محليا.
- ٣٠- تخليص التعليم العالي من التبعية الثقافية والقيم الدخيلة، ومضاعفة الاهتمام بالثقافة الإسلامية واللغة العربية.

٣١- تمحيص ومراجعة مضامين اتجاه العولمة في مضمار التعليم العالي خشية تغلغه وحرفه لما عدها من مقومات مميزة لهوة المجتمع.

٣٢- تفعيل مفهوم الإنتاجية والعمل الإنتاجي في التعليم.

٣٣- الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والصرامة العلمية.

٣٤- التخطيط المستقبلي لتطوير وتنمية القوى البشرية من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين.

٣٥- تهيئة الفرص لتمكين الخرجين من مواصلة دراساتهم العليا وحثهم على ذلك.

٣٦- التخطيط بعيد المدى لتوفير الكوادر الماهرة التي تلبى مطالب المجتمع في المستقبل.

٣٧- رسم الخطط الوطنية الشاملة لزيادة فرص الابتعاث للكوادر البشرية.

٣٨- الحرص على الانتقاء النوعي في التعليم الخاص، والتحقق من استمرارية كفاءة مخرجاته.

٣٩- إيجاد بدائل متعددة للمصادر التمويلية اللازمة للارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية.

٤٠- توفير مصادر المعرفة التقنية الحديثة المتنوعة، وتدريب المدرسين والدارسين على مهارات التعامل معها.

ويمكن المساهمة الشاملة للحد من تلك آثار البطالة من خلال تبصير المجتمع بالسبل المقترحة لزيادة كفاءة مؤسسات التعليمية لتقليص البطالة، والحد من آثارها، وذلك بتفعيل المقترحات التي تضمنتها إجابة السؤال الثالث، والتي تستهدف جميعها تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي كي يجد الشباب مزيد من فرص العمل المناسبة له، فتقل نسبة انتشار البطالة وتداعياتها وتبعاتها الإجرامية الوحيدة. فكفاءة نظم التعليم بمؤسسات التعليم العالي لها انعكاسات مباشرة على الجودة النوعية للمنتج. ولتحقيق ذلك يلزم إعادة نظر مؤسسات التعليم العالي في خططها وبرامجها ومجالات تخصصها، ووعليها أن تسارع في اتخاذ كافة الإجراءات لتطوير ذاتها بما يتسق وواقع العمل في المجتمع، وتعميق مستويات الخبرات والتدريبات العملية بها للارتقاء بمستويات الخريجين المناسبين لاحتياجات سوق العمل ويتسق ذلك مع ما أشار إليه (المليص، ١٤٢٢هـ) وغيره من الآراء التي تضمنتها العديد من الأدبيات السابقة في هذا المجال.

٤. الإجابة عن السؤال الرابع للبحث.

الذي نص على: ما الطرق والوسائل لربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل؟ وتمت الإجابة من خلال استخلاص تلك الطرق من خلال أدبيات البحث، وتمثلت أهمها في:

- ١- التدريب المستمر للخريجين، وتطوير برامج مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بنوعية التعليم والتدريب.
- ٢- توجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية.
- ٣- تطوير إعداد المعلم وتدريبه، والحرص الدائم للاحتياجات تمهيدا لتبليتها.
- ٤- تنظيم التعليم وتحسين نظم إدارته والإشراف عليه.
- ٥- تكامل الموارد والخبرات، والإفادة من التجارب الناجحة.
- ٦- التقويم الشامل والمستمر للمؤسسات التعليمية والإفادة من التجارب الإيجابية وزيادة عليها برؤى أكثر شمولية.
- ٧- تبادل التجارب الفعالة واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.
- ٨- تطوير مناهج التعليم لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث، مع التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية، وعلى تنمية المهارات والحياتية والعملية وفق أسس منهجية ومدروسة.

- ٩- تركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة للاستفادة منها وتقليل التكلفة بتكامل الموارد والإمكانات.
- ١٠- الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.
- ١١- التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب لتقليل كلفتها وترشيد استهلاك الموارد.
- ١٢- تطوير مناهج العلوم الاجتماعية بحيث تعطي تركيزاً أعمق على بلدان مجلس التعاون.
- ١٣- تأكيد أهمية بناء شخصية المتعلم ليتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون.
- ١٤- تطبيق المؤسسات التعليمية للمناهج الحديثة بأساليب تعليم تناسب العصر وتقنياته.
- ١٥- إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقي بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها.
- ١٦- اعتماد معايير دولية في تقويم مخرجات النظم التعليمية.
- ١٧- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة.
- ١٨- الارتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب.
- ١٩- أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة والمحاسبة في النظم التعليمية وبخاصة في مجال أداء المعلمين.
٥. الإجابة عن السؤال الخامس للبحث.

الذي نص على: ما متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل؟ وتمت الإجابة عنه من خلال مراجعة الأدبيات، حيث تشمل متطلبات التنمية الشاملة لمؤسسات التعليم ما يلي:

- ١- تطوير التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي.
- ٢- معالجة قضايا التعليم العالي في العالم العربي.
- ٣- تناول التعليم العالي لقضايا العصر والمشكلات الحياتية.
- ٤- ارتياد لتعليم العالي آفاق التخصصات الجديدة التي يحتاجها المجتمع في العالم العربي.
- ٥- الحرص على تكامل حلقات الإعداد والتدريب والتطوير المستمر للخريجين.
- ولعل من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي تلك الأعداد الضخمة المتزايدة التي ترغبه، والصعوبات التي تواجه المؤسسات الحكومية منها مثل: عدم كفاية التمويل، أو محدودية بنيتها التحتية التي لم تجهز منذ إنشائها كي تستوعب تلك الأعداد الضخمة من الطلاب والدارسين وغيرها من التحديات الأخرى. وقد يكون في استخدام الأساليب التقنية الحديثة في التعليم العالي وتفعيلها حلاً للعديد من تلك المشكلات، وهذا ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة منها: (الخطيب، ١٤١٨هـ) و(مدينة الملك عبدالعزيز، ١٤١٩هـ) و(مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٩هـ) و(اليونسكو، ١٤٢٠هـ)، ويظل هذا الطرح بمثابة افتراض في حاجة إلى دعم بحث متعمق حوله.
- وقد تكون بعض المقررات التي تدرس في مؤسسات التعليم العالي غير وثيقة الصلة بمتطلبات العمل وهذا ما أظهرته نتائج دراسات (علوان، ١٩٩١) و(لبلة وآخرون، ١٩٩١) من أنه قد تنعدم الصلة بين المساقات والمقررات الدراسية والعمل الميداني. وقد يعزى ذلك لعدم مقدرة الطلبة على إحداث الربط بين ما يدرسونه وحياتهم العملية، أو لوجود قصور في بعض ما يدرسونه لعدم حداثة أو ملاءمته للمتطلبات الجديدة لسوق العمل. ويتطلب ذلك التقويم المستمر للخطط الدراسية في ضوء

الاحتياجات المتجددة لسوق العمل وتوقعاته، ودراسة اتجاهات الطلبة نحو مختلف البرامج والمقررات الدراسية، بالإضافة إلى العمل على توجيه الطلبة وإرشادهم، بما يدعم إدراكهم للروابط العضوية والوظيفية بين هذه المساقات من جهة والممارسات العملية من جهة أخرى.

وقد يكون الخريج بحاجة إلى المزيد من التدريب الميداني قبل تخرجه، ولذا فإن تواصل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العلم يعد مطلباً ضرورياً لتحقيق ذلك، حيث يتم في مواقع العمل التدريب الواقعي الميداني الذي يتجاوز حدود المختبرات والظروف المصطنعة. الأمر الذي يستلزم مواصلة التخطيط والتنفيذ للبرامج التدريبية في ضوء التحديد المستمر للمهارات الجديدة المراد إكسابها للمتدربين، وفقاً لمتطلبات سوق العمل المتجددة، والعمل على التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، ليحقق التكامل بين إمكانيات الطرفين، وبالتالي يتسنى تنمية الطلبة مهنيًا من جهة، وتحسين الواقع وحل مشكلاته من جهة أخرى، وذلك في ظل إشراف ومتابعة المسؤولين عن التدريب والأكاديميين لخطط تنفيذ برامج التدريب الجيدة.

سادساً: التوصيات.

- في ضوء استقرار أدبيات الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج يمكن التوصية بما يلي:
- 1- تعميم تطبيق أداة الدراسة الحالية على عديد من الدول العربية، لتعم الفائدة منها، نظراً لوجود ثمة تباينات بين المجتمعات تحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة الحالية. وقد يظهر تعميم تطبيقها المزيد من النتائج التي تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة لتقويم بطالة الشباب المتعلم وتبعاتها.
 - 2- إجراء المزيد من الدراسات لبحث السبل والآليات المقترحة للحد من بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي، واختبار مدى فعالية تلك الآليات في الحد من آثار البطالة وتبعاتها.
 - 3- دراسة سبل الاستفادة مما تضمنته الدراسة الحالية من مضامين ونتائج آليات يمكن تطبيقها عملياً على مستوى دول عربية متعددة.
 - 4- إجراء المزيد من الدراسات التقييمية المماثلة لمشكلات: العنف، وأزمة الهوية التي تواجه الشباب العربي، والتي تنعكس آثارها عليهم، وتعدد تبعاتها على المجتمع، سعياً لوضع الخطط الإجرائية العلاجية لحلها.
 - 5- تفعيل برامج الإرشاد الطلابي على مستوى مؤسسات التعليم العالي للتوعية بمجالات العمل ومتطلباته، والبطالة وآثارها وتبعاتها، وسبل مواجهتها والحد منها.
 - 6- تشكيل لجان تنسيقية علي مستوى مؤسسات التعليم والإعلام والشؤون الإسلامية وشؤون العمل وغيرها من الوزارات المعنية بقضايا بطالة الشباب العربي، لتدارس سبل التوعية بآليات الحد من انتشار البطالة، ووضع المقترحات الملائمة لتشغيل الشباب، والتبصير بذلك من خلال القنوات التعليمية والدينية والإعلامية والبحثية.
 - 7- الاهتمام بتقويم البرامج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة وتطويرها، لتبصير الدارسين ببطالة الشباب وتبعاتها وسبل تجنبها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إثراء الأنشطة اللامنهجية لهم، للمساهمة في تحقيق التوعية بقضية بطالة الشباب وآثارها وتبعاتها، وحثهم على إيجاد سبل ومقترحات مبتكرة لمواجهتها.
 - 8- النظرة المستقبلية المتعمقة لتطوير مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها لوفاء باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

٩- التوسع في استخدام التدريبات العملية، وتطوير برامج التدريب وتنويعها، ولاسيما في الكليات النظرية، حتى يتسنى تطبيق المبادئ النظرية تطبيقاً عملياً لصل المهارات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل.

سابعاً: بحوث ودراسات مقترحة.

يمكن اقتراح البحوث والدراسات المستقبلية التالية:

- ١- دراسة تقييمية لفعالية التقنيات التعليمية الحديثة في مواجهة تحدي تعليم الأعداد الكبيرة المؤثرة في كفاءة مؤسسات التعليم العالي وبطالة خريجيها.
- ٢- فعالية بعض استراتيجيات الإرشاد الجماعي والفردى للتوعية بالبطالة وتبعاتها.
- ٣- تقويم فعالية برامج مؤسسات التعليم العالي.
- ٤- تقويم فعالية البرامج التدريبية لخريجي مؤسسات التعليم العالي فى ضوء احتياجات سوق العمل.
- ٥- فعالية برنامج تدريبي للتوعية بالبطالة وتبعاتها الإجرامية.

الخاتمة

كما سبق يتبين ضرورة مساهمة مؤسسات التعليم العالي في مواجهة مشكلة بطالة الشباب المتعلم التي يعاني منها المجتمع، وذلك بتطوير وتحسين برامجها. مما يلي متطلبات التنمية. فعلى الرغم من تعدد المساعي التطويرية لمؤسسات التعليم العالي لتخريج الأعداد المطلوبة من المتخرجين بمستوى مناسب يؤهلهم لدفع عجلة التنمية في المجتمع، إلا أن تلك المساعي والجهود لن تثمر إذا ما كانت بمعزل عن مؤسسات المجتمع الأخرى. ولذا يجب أن تتكامل جهود التطوير لمؤسسات التعليم الجامعي، وأن تدعم بجهود واعية من كافة قطاعات المجتمع، وأن تستمد قوتها من وعى المواطنين ومشاركتهم البناءة. وذلك لتحقيق الغايات المنشودة لمؤسسات التعليم العالي كى تساهم بفعالية في مواجهة قضية تزايد نسب بطالة المتعلم وتحد من تبعاتها الإجرامية، ومن ثم الارتقاء بواقع المجتمع وبلوغ المستقبل الواعد، الذى لا يتم بلوغه من دون عقول وسواعد ومنجزات الشباب فى ميادين العمل المختلفة.

كما ينبغي مراعاة العديد من العوامل المؤثرة فى مخرجات التعليم العالي مثل: التعاون والشراكة، وتناول قضايا العصر من المنظور الإسلامي، وغيرها من العوامل مثل المتغيرات المؤثرة فى اختيار الطلبة تخصصاتهم، والمشكلات التي تواجههم، فجميعها عوامل تؤثر فى مسيرة تطوير التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

المراجع

١. أبوخطب، فؤاد (١٩٩٦): "العمل.. منظور سيكولوجي"، المؤتمر السنوى الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان: نظم التعليم وعالم العمل، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، القاهرة.
٢. اتحاد جامعات العالم الإسلامي (FUIW) <http://www.fuiw.org/actionplan.php?l=3>
٣. أحمد، عدنان (١٤٢٢ هـ): البطالة والسلوك المنحرف، ورقة عمل بندوة المجتمع والأمن فى الفترة من ١٣-١٥ صفر ١٤٢٢ هـ، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.
٤. الإدارة العامة للدراسات والمعلومات (١٤٢٠هـ): إحصاءات التعليم العالي فى المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الرياض.
٥. إسماعيل، سعيد (١٩٨٩): هموم التعليم، الأنجلو المصرية، القاهرة.
٦. آل شارع، عبدالله (١٤١٨هـ): دور التربية والتعليم فى تنشئة الشباب الصالح، الندوة العالمية عن صحة الشباب والمراهقة، الرياض، مستشفى قوى الأمن.

٧. بغاغو، سامية (١٩٩٢): بطاقة خريجي الجامعات.. استراتيجية إقليمية للمواجهة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد (٢)، كلية التربية - جامعة المنوفية.
٨. بو بطانة، عبدالله (١٩٨٨): الجامعات وتحديات المستقبل، عالم الفكر، مجلد (٩)، عدد (٢)، الكويت.
٩. جامعة الملك سعود (١٤١٩): التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٠. حفري، ياسين (١٩٩٧): "استفتاء اقتصادية: تضامن مع دعوة الأمير نايف حول سوق العمل"، الاقتصادية، ع ١٣٢٠، الأحد ٣٠ مارس ١٩٩٧، الرياض.
١١. الجلال، عبد العزيز (١٩٨٥): التربية والتنمية، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض.
١٢. الحاج، فايز (١٩٨٧ - أ): دراسة إكلينيكية للاضطرابات النفسية لدى طلاب الجامعة - قسم الطب النفسي بالخدمات الطبية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، بحث مقدم للمؤتمر العربي الثالث للطب النفسي في عمان، الأردن.
١٣. الحاج، فايز (١٩٨٧ - ب): شخصية الحرم وكيفية دراستها، البرنامج المتقدم في مكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.
١٤. الحصين، عبدالله (١٤٢١هـ): "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين - صيغ غير تقليدية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في عسير (ربيع قرن من الإنجاز والعطاء) في الفترة من ٢-٣/٨/١٤٢١ هـ، أهبها، جامعة الملك خالد.
١٥. الحميدى، عبدالرحمن وآخرون (١٤٢٠هـ): قدرة مؤسسات التعليم العالي على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، تقرير لجنة أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وزارة التعليم العالي، الرياض.
١٦. حنورة، مصري (١٩٨٨): "مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٦)، الكويت.
١٧. الخضير، خضر (١٤٢١ هـ): "الجامعة ودورها في تأهيل وإعداد الموارد البشرية لعصر العولمة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في عسير (ربيع قرن من الإنجاز والعطاء) في الفترة من ٢-٣/٨/١٤٢١ هـ، جامعة الملك خالد، أهبها.
١٨. الخطيب، محمد (١٤١٥هـ): الأصول العامة للتعليم الفني والمهني - دراسة في استراتيجية التعليم الفني والمهني ومشكلاته، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
١٩. الخطيب، محمد (١٤١٨هـ): توجهات الدراسات العالمية المستقبلية ومغازيها التربوية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
٢٠. الخطيب، محمد (١٤٢١هـ): "الجودة النوعية في التعليم العالي - مفهومها - أهدافها - آليات تحقيقها"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في عسير (ربيع قرن من الإنجاز والعطاء) في الفترة من ٢-٣/٨/١٤٢١ هـ، جامعة الملك خالد، أهبها.
٢١. الخطيب، محمد وآخرون (١٤١٥هـ): واقع التنمية وخطتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها، الكويت، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
٢٢. الداود، عبد الحسن (١٤١٦هـ): التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بداياته وتطوره، دار أركان للنشر والتوزيع، الرياض.
٢٣. الرازي، محمد (١٩٧٥): مختار الصحاح، (ترتيب: السيد محمود خاطر)، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
٢٤. رحمة، أنطون حبيب (١٩٧٧): "أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٥)، العدد الأول، جامعة الكويت.
٢٥. زكي، رمزي (١٩٩٧): الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٢٦)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
٢٦. زهران، حمدية (١٩٧٩): التنمية الاقتصادية والتحليل، مكتبة عين شمس، القاهرة.
٢٧. السامرائي، متعب (١٩٧٨): الأسس التكنولوجية للتخطيط، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي.
٢٨. سفر، محمود (١٤٠٠هـ): التنمية قضية، الكتاب العربي السعودي (٤)، تهامة للنشر، جدة.
٢٩. السيد، عبد الحليم (١٩٩١): بحث المشكلات النفسية والاجتماعية لطلاب جامعة القاهرة، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة، القاهرة.
٣٠. السيد، فؤاد (١٩٧٨): علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر العرب، القاهرة ي.
٣١. الشيخ، عمر (١٩٨٨): "نمو سياسة القبول في الجامعات في الوطن العربي"، ندوة القبول في التعليم العالي، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع اتحاد الجامعات الدولية والجامعة الأردنية، التقرير السنوي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، عمان.

٣٢. صانع ، عبدالرحمن (١٤٢١هـ): "مسيرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال خمسة وسبعين عاما - أهم الإنجازات والتحديات " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في عسير (ربيع قرن من الإنجاز والعطاء) في الفترة من ٢-٣/٨/١٤٢١ هـ ، جامعة الملك خالد، أبها.
٣٣. صالح، سامية (١٩٩٢): البطالة بين الشباب حديثي التخرج.. العوامل.. الآثار.. العلاج ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣٤. الصبوة، محمد (١٩٩١): "مشكلات طلاب الكليات العملية والكليات النظرية بجامعة القاهرة"، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة، القاهرة.
٣٥. الطحاوي، منى (١٩٨٩): "ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر"، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
٣٦. طعيمة، رشدي (١٩٨٦): "الكفايات التربوية اللازمة لمعلم العربية كلغة ثانية بالمستوى الجامعي"، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، القاهرة.
٣٧. عبد الباقي، سلوى (١٩٩٢): "محددات اختيار التخصص الدراسي للطلبة الجامعية السعودية"، مجلة علم النفس، العدد (٢١) الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
٣٨. عبد الوهاب، ليلي (١٩٩٣): مشكلات الشباب والتعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٣٩. عبدالرحيم، سامح (١٩٩٦): "البطالة والتعليم"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، عدد (٣)، المجلد (٩)، كلية التربية - جامعة المنيا، المنيا.
٤٠. عبدالفتاح، عاطف (١٩٨٥): البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالخرمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
٤١. عبدالواسع، عبدالوهاب (١٤٠٣هـ): التعليم في المملكة العربية السعودية بين واقع حاضره واستشراف مستقبله، الكتاب العربي السعودي (٧٩)، ط (٢)، تهامة للنشر، جدة.
٤٢. عثمان، سلوى (١٩٨٩): البطالة في مصر وقضية التنمية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
٤٣. غفني، السيد (١٩٩٠): "رؤية سوسيولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية باليوم بعنوان: الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل، جامعة القاهرة، القاهرة.
٤٤. علوان، فادية (١٩٩١): "مشكلات طلاب الصفوف الأولى والصفوف النهائية بجامعة القاهرة"، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة، القاهرة.
٤٥. غنيمه، محمد (١٩٩٦): "التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمل العربية"، سلسلة دراسات القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، عدد (٣)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
٤٦. فلية، فاروق (١٩٩٧): التربية والتنمية في الدول النامية، مكتبة زهراء الشرق، دمياط.
٤٧. القحطاني، سالم (١٤١٨هـ): "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.. رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين خلال الفترة من ٢٥ - ٢٨ / ١٠/ ١٤١٨هـ، الرياض.
٤٨. كامل، عمر (١٤١٨هـ): "تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل"، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية، وزارة التعليم العالي، الرياض.
٤٩. كسناوي، محمود (١٤١٨هـ): "استراتيجية قبول طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية: الواقع - رؤى مستقبلية"، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية، وزارة التعليم العالي، الرياض.
٥٠. كومبز، فيليب (١٩٧١): أزمة التعليم في عالمنا (ترجمة: أحمد خيرى كاظم وجابر عبدالحمد)، دار النهضة العربية، القاهرة.
٥١. ليلة، على وآخرون (١٩٩١): الشباب القطري.. اهتماماته وقضاياه ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، الدوحة.
٥٢. متولي، مصطفى (١٤١٦هـ): تقويم التجارب المستحدثة في توزيع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٥٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٤١٦هـ): الموامة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي، الأمانة العامة لقطاع شؤون الإنسان والبيئة، الرياض.
٥٤. مجلس القوى العاملة (١٤٢٠هـ): التقرير الثامن عشر عن أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني بالمملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الرياض.
٥٥. مجمع اللغة العربية (١٩٩٣): المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.
٥٦. محمود، عبد الحليم و الكمامي، محمد والنجار مصطفى وعبد الحميد، إبراهيم و العامري، فاطمة (١٩٩٩): أهم مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، دراسة أعدتها فريق من المتخصصين في علم النفس بتمويل من جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات.
٥٧. مدينة الملك عبدالعزيز (١٤١٩هـ): مشروع لدراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية، مدينة الملك عبدالعزيز، الرياض.
٥٨. المرشد، عبد الرحمن (١٤١٨هـ): "معايير قبول طلاب الثانوية العامة في الجامعات"، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية، وزارة التعليم العالي، السعودية، الرياض.
٥٩. مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود (١٤٠٧هـ): الشباب ومؤسساته في دول مجلس التعاون، جامعة الملك سعود، الرياض.
٦٠. مطر، سيف الإسلام (١٩٩٣): " دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة"، مجلة دراسات تربوية، المجلد (٨)، الجزء (٥٦)، القاهرة.
٦١. مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٤١٩هـ): وقائع الندوات الفكرية لرؤساء ومدبري الجامعات في الدول الأعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
٦٢. الملة، سعيد (١٤٢٢هـ): أبحاث خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بالكليات التقنية نحو الالتحاق بها، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض.
٦٣. المليص، سعيد (١٤٢٢هـ): التعليم العالي في دول الخليج - واقعه ومشكلاته، رسالة الخليج العربي، عدد (٨١)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
٦٤. المنيع، محمد (١٤٠٥هـ): "دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، الدوحة.
٦٥. المنيع، محمد (١٤٢٠هـ): "توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة" مقدمة إلى الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود ،جامعة الملك سعود ، الرياض.
٦٦. المنيع، محمد (١٤٢٣هـ): "متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي" دراسة مقدمة للندوة الدولية حول "الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ"، في الفترة من ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ، وزارة التخطيط، الرياض.
٦٧. المهدي، عالية (١٩٨٩): التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
٦٨. نحاتي، محمد (١٩٧٤): مشكلات طلبة جامعة الكويت.. فروق الجنس والجنسية في مشكلات طلبة جامعة الكويت. مجلة كلية الآداب والتربية، العدد (٦)، جامعة الكويت، الكويت.
٦٩. نور، عبد المنعم (١٩٩٥): مشكلة السكان والبطالة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
٧٠. نوفل، محمد (١٩٧٩): التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧١. وزارة التخطيط (١٤٢٠هـ): "خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ"، وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية، الرياض.
٧٢. وزارة التخطيط (١٤٢١هـ): التوجهات الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة، وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية، الرياض.
٧٣. وزارة التعليم العالي (١٤٢١هـ): تنمية الموارد البشرية ، وزارة التعليم العالي، الرياض.
٧٤. وزارة الداخلية (١٤٢٠هـ): التقرير السنوي لوزارة الداخلية ، وزارة الداخلية، الرياض.
٧٥. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٤١٣هـ): التقرير السنوي ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.
٧٦. وهدان، نادرة (١٩٩١): تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة في مصر، معهد التخطيط القومي، جامعة القاهرة.
٧٧. اليونيسكو (١٤٢٠هـ): المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين"، مطبوعات اليونيسكو، باريس.

٧٨ . المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين بالدوحة (٢٠٠٢): التطوير الشامل للتعليم -
<http://library.gcc-sg.org/Arabic/educationgreen.htm>

79. Adebayo, A. (1991): "A follow-up survey of Alberta vocational college graduates", *College Student Journal*, Vol. 25, N.4, 529-535.
80. Al Nouri, Q: Changing Family Value and Higher Education in Libya, *International journal of Contemporary Sociology*, Vol. 32 N. 1, 1995, p.p. 133 – 142.
81. Archer, J. & Lammin, A. (1985): An investigating of personal and academic stressors on college campuses, *Journal of College Student Personnel*, No. 26, 210-215.
82. Benda, A.(1979): *Criminal recidivism from Adolescence to Adulthood, US Department of Justice, Law Enforcement Assistance Administration*, Washington D.C.
83. Bloom, F. & Gordon, F. (1981): *Economics of Labor Relations*, (9th ed.), New York, Institute of Technology.
84. Breland, A.(1999): The True Perpetrators of Violence – The Media on Public perceptions of Youthful Violent Offenders, *ERIC*.
85. Breland, A.(1999): The True Perpetrators of Violence – The Media on Public perceptions of Youthful Violent Offenders, *ERIC*.
86. Cohen, A. (1977): "Deviant Behavior", *International Encyclopedia of Social Science*, New York, Macmillan Company.
87. Coll, K. (1995): Career, personal, and educational problems of community College Students: severity & frequency, *NASPA Journal*, Vol. 32, No. 4, 270-278.
88. Copper, J (1981): *Measuring Behavior, Second Edition Ohio*, Bell Howed, Cloumbus, P.34.
89. Crenier, A. & Round tree, A.(1987): Predicting Recidivism Among Adjudicated delinquents: A Model to Identify High Risk Offenders, *Journal of Counseling, Service, and Rehabilitation*, Vol. 12, No.1.
90. Dekalb, J. (1999): Student Truancy, *ERIC*.
91. Donnelly, F.(1980): An Evaluation of Criminal Recidivism in Projects Providing Rehabilitation and diversion Services in New York City, *Journal of Criminal Law and Criminology*, Vol.68, No.2, PP.22-30.
92. Hartman, B. (1968): Survey of college students' problems identified by the Mooney problems checklist, *Psychological Reports*, Vol. 22, No.3.
93. Hornby, A. & et al. (1993): *Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English*, (24th ed.), New York, Oxford University Press.
94. Jeanne, W. (1999): Girls and Violence *ERIC*.
95. Kessler, R. & et al. (1997): "Unemployment and Mental Health in Community Sample", *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 4.
96. Michael, T (1999) : Homicide Crisis Intervention in Multicultural School Setting , *ERIC*.
97. Reckless, W.(1991): *The Crime Problem, Appleton Century Crofts*, 3ed, New York, Macmillan Publishing Co.
98. Terry, D. & Tanbnn, D. (1994): *Evaluation a Practiced Guide of Teachers*, New York, Mc Grow Hill.
99. UNESCO (1984):" *Worldwide Inventory of Non Traditional Post Secondary Education Instruction*", Second Edition, Paris, UNESCO. Willis, Q. (1980): The Work Activity of School Principals, *The Journal of Education Administration*, Vol.11, No. 10.
100. Weissberg, Met al.(1982). An assessment of the personal, career, and academic needs of undergraduate students, *Journal Of College Students Personnel*, No. 23, 115-122.
101. Wills, Q. (1980): The Work Activity of School Principals, *The Journal of Education Administration*, Vol.11, No. 10.
102. Yougi, M.(1999): Parental Style- and How it May Influence a Child's Role in Bullying, *ERIC*.
103. Younker, M.(1981): Parental Deprivation and Recidivism, *British Journal of Criminology*, Vol.16, No.14, pp 11-19.